الفصل السابع

مفاهيم ومصطلحات

1 ـ الديموقراطية بوجوهها.

2 ـ الحرية مفهوم أرادوا منه الفوضى.

3 ـ حقوق الإنسان/حقوق المرأة.

4 ـ الشذوذ الأخلاقي، الأسرة ـ الإباحية ـ التعليم في الواقع الغربي.

obeikandl.com

obeikandl.com

يرى بعض المفكرين أن جزءاً مهماً في الحرب الفكرية والثقافية والإعلامية الدائرة بين الشرق والغرب هو حرب المفاهيم وحرب المصطلحات.

فما معنى حرب المفاهيم وهل يمكن أن نجد حلاً قريباً لها، أم أن الغرب له مفاهيمه وللشرق مفاهيمه ولا يمكن أن يلتقيا؟.

المفاهيم ليست وليدة يوم أو ساعة أو حتى وليدة جيل، فالغرب بنى حياته على مفاهيم ترسخت لديه منذ مئات السنين، والشرق رسخ مفاهيمه أيضاً عبر مئات الأجيال ومئات السنين.

ومن الطبيعي أن تصطدم العقليتان الغربية والشرقية لأن كلاً منهما حملت مفاهيم صنعتها الثقافة الدينية من جهة والثقافة الشعبية من جهة أخرى، وكذلك الثقافة التاريخية والسياسية.

الديموقراطية بوجوهها:

فمفهوم الديموقراطية مفهوم يوناني في أصله وأصبح مفهوماً غربياً فيما بعد الثورة الصناعية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وصُدر إلى بقاع الأرض، فمن الشعوب من تقبله وطبقه، ومن الشعوب من رفضه ولم يطبق شيئاً منه.

ومفهوم الشورى مفهوم إسلامي عربي لم يتقبله الغرب وقبله الشرق في ثقافته الأصلية، لكنه فُقد تطبيقاً وممارسة في هذا العالم العربي الإسلامي.

وتتشابك المفاهيم المشتركة في إطارها النظري وكلٌّ يفهمها حسب بيئته وثقافته وعقيدته، فمفهوم الخير هنا ليس كمفهوم الخير هناك، ومفهوم الحرية هنا غير مفهوم الحرية هناك، وهكذا هي الخلافات بين فهمٍ هنا وفهم هناك للمفاهيم الكبرى والصغرى، كمفهوم الحق المطلق والعدل والجمال، وما إلى ذلك.

وإضافة لذلك فإن الإشكال الأكبر في الصراع بين أصحاب المفاهيم يكمن في تعريف بعضها، فالإرهاب في نظر الغرب قد يكون مقاومة شرعية في نظر الشرق، والعنصرية في الشرق قد تكون عند الغربيين عزةً وحفاظاً على الهوية والشخصية.

وقد وصل الاشتباك بين الشرق والغرب في حرب المفاهيم حدود الجغرافيا، ففلسطين العربية تصبح في نظرهم إسرائيل اليهودية التوراتية، ومصر العربية تصبح في نظرهم مصر الفرعونية، وهكذا تنقلب لدى المتصارعين عدة مفاهيم كبرى قد تكون سبباً رئيساً لاستمرار الصراع أو الصدام الفكري والديني والحضاري بين الشرق والغرب.

وعندما يتنادى بعض الزعماء أو بعض الشخصيات لحوار الحضارات أو حوار الأديان أو حوار الثقافات فإنه من المفترض أن يتنادوا من أجل حوار بين المفاهيم، وذلك بسبب التصادم حول معانيها وأبعادها الاجتماعية والفكرية، ونعتقد أن الحوار حول المفاهيم يشكل جزءاً مهماً من حوار الثقافات أو الحضارات أو حتى حوار الأديان.

وكم من صدمة حدثت في المؤتمرات حين طرحت بعض المفاهيم فلم يتقبلها طرف ورضي بها طرف آخر، واستهجنها طرف ثالث.

وإذا كانت بعض المفاهيم تُطرح علناً حتى يسود النقاش حولها، فإن مفاهيم أخرى تتسرب هنا وهناك يقصد بها استثارة الشعوب والتحريض على الشعوب الأخرى.

فالغرب بشكل عام يرى نفسه الأرقى والأعلى والأكثر تقدماً فإذا ما طرح بعض المفاهيم يرى نفسه صائباً لا يُستعلى عليه، وبالمقابل فإن بعض المفاهيم يرفضها الشرق الإسلامي لأنه يراها منحطة لا تليق بالإنسان كإنسان.

وإذا نظرنا اليوم إلى بعض المفاهيم المطروحة في الغرب نجد أن الغرب نفسه يراها أمراً طبيعياً وليس شاذاً، فعلى سبيل المثال نسمع اليوم بمفهوم زواج المثليين فهم يعتبرونه في إطار الأسرة غير التقليدية المشكلة من الأب والأم والأولاد، ولا

يعتبرونه شذوذاً أو انحرافاً فهو من باب الحرية الشخصية التي هي حق لكل إنسان، بينما يرى الشرق الإسلامي أن هذا المسمّى زواج المثلين ليس سوى شذوذ ما بعده شذوذ وانحراف مشين عن مسيرة الفطرة الإنسانية.

ونقيس على ذلك مئات المفاهيم التي يتقبلها الغرب ويرفضها الشرق.

لكن الخطر يكمن في فرض طرف مفاهيمه على الطرف الآخر، وهذا ما رأيناه مذن حوالي مئة عام، أي منذ أن استطاع الاستعمار الغربي احتلال الوطن العربي وتقسيمه إلى دول وإمارات وممالك، وإذا راقبنا بدقة ما نستعمله اليوم من مفاهيم نرى أن المؤثرات الغربية في صنعها كبيرة جداً.

فحتى مفهوم الحرية الشخصية أخذ يتشوش بسبب التشابك بين مفهومنا الأصلي للحرية وبينما أخذناه عن الغرب، وصار بعضنا يلوك هذا المفهوم دون فهم حقيقي لمعناه وحدوده.

وكذلك مفهوم التخلف والتقدم، فالغرب يرى أن الحفاظ على الشرق الأسري تخلف، بينما يرى معاشرة الفتاة لصديق لها انفتاحاً للحرية الشخصية وتقدماً، ويرى أندية العراة من الرجال والنساء تقدماً وحرية، بينما يرى المساجد أو الحجاب تخلفاً وحدّاً من الحرية الشخصية.

ويبدو أن عالمين مختلفين تماماً يتواجهان، ومن الصعب القول إن مفاهيم طرف سوف تسود على مفاهيم الطرف الآخر.

وفي هذا الإطار لابد لنا أن نسجل الاختراقات التي تحدث كل ساعة وكل يوم، وهذه الاختراقات لابد أن تلحق المفاهيم، فنحن نلاحظ اليوم إقبال الكثيرين من الأوروبيين على الإسلام بينما نرى تحلل كثيرين من الشباب العربي من مُثلهم العربية الإسلامية ويتبنون المفاهيم الغربية الخاصة بالحرية الشخصية التي يفهمونها على إنها انعتاق من القيود الدينية، لذلك لابد أن المفاهيم تتغير لدى كل طرف، فالذين يتبنون الإسلام في الغرب سوف يتمثلون مفاهيم الدين الحنيف وكذلك فإن الذين يسيطر عليهم الإعجاب بالغرب سوف يتمثلون مفاهيمه حتى وإن كانت الإباحية أو زواج المثلين وما إلى ذلك من مفاهيم.

ويمكن لنا أن نقسّم المفاهيم حسب دائرتها، وإطارها إلى:

1 ـ المفاهيم السياسية وتشمل عشرات المفاهيم، مثل الديموقراطية السياسية، الاستعمار والانتداب، الإرهاب والمقاومة، التعددية الحزبية، الانتخابات، السلام والاستسلام، المعاهدات.

2 ـ المفاهيم الدينية: الإسلام والمسلمون، التنصير والتبشير، الكفر والإيمان، الألوهية والنبوة، الدنيا والآخرة.

3 ـ المفاهيم الاجتماعية: الأسرة، العنصرية والمساواة، الإباحية، الشرف، التربية الروحية، حرية التعبير، حرية السلوك، الجنس الشرعي والجنس الإباحي، الاختلاط بين المرأة والرجل، التعليم بمراحله، الحضارة والثقافة.

4 ـ المفاهيم الاقتصادية: الربا والفائدة، تجارة الرقيق الأبيض، الزكاة، رأس المال، الاقتصاد الحر، والاقتصاد الموجه المقيد.

5 ـ المفاهيم الفكرية: صدام الحضارات، صدام الثقافات، حوار الأديان، الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)، الأصولية والصهيونية.

وهناك عشرات بل مئات المفاهيم التي كرسها التاريخ والثقافة والأدب والفلسفة في المخزون الشعبي لكل من شعوب أوروبا والشعوب العربية والإسلامية، وكل من المخزونين ينطلق إلى ساحة التعبير والتطبيق، وليس غريباً أن تصطدم المفاهيم، ونعتقد أن التصادم أمر طبيعي، ولا خلاص من التصادم إلا في حالتين: الحالة الأولى أن يتقبل الغرب المفاهيم الإسلامية أو أن يتقبل العرب والمسلمون المفاهيم الغربية، والحالة الثانية أن يُترك لكل شعب حرية اختيار المفاهيم التي تناسب عقله وواقعه ونفسيته وتراثه ومستقبله.

مفاهيم سياسية:

عرف الغرب حسب مراحله الزمنية أنظمة حكم متنوعة، فتارة تكون ملكية وتارة ملكية مطلقة، وأخرى مقيدة، إلى أن تمخضت عن الحرب العالمية الثانية أنظمة حكم في غالبيتها تميل إلى النظام الانتخابي الرئاسي.

وهناك في أوروبا وأمريكا الشمالية بعض الأنظمة الملكية في الصورة، منها بلجيكا، السويد، وإنجلترا، وهولندا، وإسبانيا، وبشكل عام تتبع بقية الدول النظام الجمهوري.

وعلى الرغم من ذلك فقد وُجدت الأحزاب المتنافسة للوصول إلى رئاسة الوزراء التي تعتبر الأكثر حكماً والأكثر تنفيذاً.

والديموقراطية السياسية هي المصطلح السائد في العملية السياسية العامة لدى أنظمة الحكم الغربية بشكل عام.

لن ندخل في تفاصيل الدساتير والقوانين السياسية التي اتفق عليها أبناء كل شعب من تلك الشعوب حتى وصلت إلى ما نشاهده اليوم، لكننا سننظر إلى المسألة في آلياتها ونتائجها بشكل عام.

في أمريكا حزبان رئيسان الحزب الجمهوري والحزب الديموقراطي، وليس هناك حزب آخر ينافسهما، وهكذا يتم الصراع السلمي الانتخابي بين مرشحي كل من الحزبين والشعب الأمريكي مقيد بانتخابه وميله إلى هذا الحزب أو ذاك.

في بريطانيا حزب العمال وحزب المحافظين، ويظهر جديداً حزب الأحرار ولكن التنافس يحصل بين المحافظين والعمال، ومنذ قرون نرى دوماً أحد الحزبين يتحكم ويحكم.

في ألمانيا الديموقراطي المسيحي، والديموقراطي، وهكذا دواليك في بقية بلدان أوروبا تتناوب الأحزاب الرئيسة على الحكم، ومقاييس نجاح حزب على حساب حزب هي مقياس الاقتصاد ورفاهية الشعوب والسياسية الخارجية.

وكل ذلك يندرج في إطار النظام الرأسمالي الغربي، ولا ننكر أن هذا النظام الديموقراطي السياسي حقق نجاحات كبيرة على مستوى رفاهية الشعوب والاقتصاد ومستوى الدخل الفردي والعام.

وهنا لابد أن نتساءل، لماذا لا يسمح مثلاً بوجود حزب شيوعي أو هندي أو إسلامي في أمريكا؟ ثم لماذا تقتصر رئاسة الولايات المتحدة على البروتستانت دون

غيرهم؟ ثم لماذا لا يسمح لأي عضو في الحزبيين أن يترأس الولايات المتحدة إن لم يكن تابعاً واقعياً للمحفل الماسوني في أمريكا؟[1].

ثم لنتساءل كيف حقق الغرب ارتفاع مستوى الدخل الفردي؟ ثم لماذا يكون اقتصاد الغرب بشكل عام قوياً؟ وما هي المصادر الأساسية لقوة اقتصاده؟.

هل لأن الغرب مكتفٍ ببترولـه وخاماتـه، أم لأنـه استعمر شعوباً أخرى وسرق خيراتها، ونهب أبناءها ذوي الشهادات والكفاءات العالية في جميع مجالات العلوم والتقدم العلمي.

وإذا كان النظام الاقتصادي العربي المعاصر ليس نظاماً رأسمالياً وليس نظاماً اشتراكياً، فهل يعني أن الديموقراطية الغربية وبالمفهوم الغربي قادرة على تغيير الواقع العربي؟.

والواقع أن المسؤوليةلا تقع على النظام الإسلامي السياسي كما أراده الإسلام الحقيقي، بل تقع على الواقع المعاصر والنظام المعاصر الذي في مجمله واقع الملكية المطلقة وإن تعددت التسميات والأشكال.

وبمقابل الديموقراطية السياسية الغربية نجد الموازي في نظام الشورى الإسلامي الذي بينه الله سبحانه في القرآن الكريم وسار على نهجه سيد المرسلين محمد (ﷺ)، وكذلك الخلفاء من بعده وخاصة أبو بكر، وعمر رضي الله عنهما.

ما معنى الشورى السياسية؟ وما معنى حكم الشورى وكيف يتم اختيار الخليفة حسب ما بيّنه الشرع؟ ثم ما هو الأسلم ليطبق في بلادنا العربية والإسلامية؟ هل الديموقراطية الغربية أم الشورى الإسلامية بالمفهوم المعاصر المناسب لواقعنا المتطور والمعاصر؟.

وهل تُفرض علينا الديموقراطية السياسية الغربية فرضاً أم أن لنا هويتنا وخصوصيتنا حتى نأخذ بنظام إسلامي مصدره القرآن والسنة والاجتهاد؟.

---

(1) حدث استثناء واحد بانتخاب جون كيندي، رئيساً وهو كاثوليكي.

لقد وُجهت لمفهوم الديموقراطية بأنه حكم الشعب بالشعب للشعب انتقادات متعددة، حتى أن بعض الغربيين قالوا بأن الديموقراطية السياسية يعني الحكم المتعدد الأطراف الذي تزاوله النخبة من المواطنين والقادة السياسيين، ويقوم في ظله حوار بين ممثلي الجماعات والمصالح، ولكن تلك النخبة تزاول الحكم بإرادة جماهير الناخبين، الأمر الذي يجعل الديموقراطية العملية ليست إلا حكم النخبة للشعب[1].

ويرى الدكتور عبد الله النفيسي أن مصطلح الديموقراطية يتسع ليشمل أنظمة سياسية متنوعة، وهو مطاط إلى درجة أنه يتحمل من الديموقراطيات الشعبية في الشيوعية إلى الديموقراطيات في الرأسمالية[2].

إن مفهوم الشورى يستند إلى النص القرآني المنزل من الله سبحانه وتعالى وإلى النص النبوي، فالنص أساس الشرعية لأنه ليس اجتهاداً بشرياً، أو فلسفة قانونية وضعية، ويلحق ذلك الإجماع، أي إجماع الأمة على من يقودها، وما طرأ على نظام الحكم الإسلامي في العصور التي تلت دولة الرسول والخلفاء هو الاستبداد السياسي فهو الذي حول التطور في تنظيم الشورى إلى مجالات فارغة في حجية الإجماع وإمكان وقوعه وعدم ذلك.

والواقع أن مصدر التشريع عند التنفيذ يعود إلى الأمة بعد فهمها وتطبيقها للنص الإلهي، فللأمة مشاركة فعالة في التطبيق.

وإذا أراد المسلمون الانتقال إلى عصرنا ليطبقوا النظام الشوري فلابد حسب ما يقول المفكرون المسلمون من تشكيل الهيئة الشورية التي يشترط باختيار أعضائها أمور أربعة، أولها الإسلام، والرجولة حسب بعضهم، وحسب بعضهم الآخر ليس شرطاً لأنه لا يجوز عزل المرأة عن الحياة السياسية، ثم البلوغ والعقل والمواطنة.

---

(1) أبو طالب، المرجع في القانون الدستوري ومؤسساته السياسية، ص34.

(2) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص85.

ورئيس الدول حسب المفهوم الإسلامي تُجمع عليه الأمة لينفذ مصالحها، وقد كان في تجربة الخليفتين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أرقى أنواع الإجماع وأرقى تنفيذ لمصالح الأمة، وقد ضربا المثل الأعلى في تطبيق نظام الشورى ورضا الأمة.

ولمعيار الديموقراطية عند الغرب انحيازات واضحة نحو عدم الديموقراطية، وهذه الانحيازات تؤكد أن معيار الغرب لا يتطابق مطلقاً مع العقل العربي ولا مع الواقع العربي.

فحسب أمريكا والغرب بشكل عام يعتبرون الكيان الصهيوني الدولة الديموقراطية الوحيدة في الشرق العربي، فعلى أي أساس اعتبروا الكيان كذلك؟ فإذا كانت الديموقراطية تعني طرد المواطن من أرضه والاستيلاء على بيته وممتلكاته فهي ليست ديموقراطية حتماً، الكيان الصهيوني يشن الحروب المتتالية على أناس أضعف منه ويقتل المئات من الأبرياء في غزة والقدس وجنوب لبنان، فهل هذه هي الديموقراطية؟ كيف تفهم أمريكا الديموقراطية؟ هل تفهمها تنافساً بين الأحزاب الصهيونية؟ وهل تشكيل وزارات متنوعة في كل انتخابات يعني الديموقراطية؟ إذا كانت هذه الديموقراطية تبيح القتل والتشريد والسرقة فهي عنصرية لا تمت بصلة لما يسمى الديموقراطية الحقة.

وأمريكا تشن حروباً مستمرة في العراق وأفغانستان وكوريا واليمن والصومال، تحت شعار السعي لتطبيق الديموقراطية الحرة، فهل قتل الآلاف في العراق وأفغانستان ومن المدنيين يعني الديموقراطية أم أن النظام الرأسمالي يحارب كل ما لا يعجبه نظامه أياً كان، الديموقراطية كمفهوم تفهمه الشعوب على أن الجميع يحترم الجميع، لا أحد يعتدي على أحد وكل شعب حر في اختيار طريقه السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، لكن ذلك من المستحيل أن يعجب أمريكا والغرب، فالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية فوق كل اعتبار ولنا من الأمثلة الكثير حول ذلك، ومن المعروف أن هناك أنظمة ديكتاتورية عديدة موالية لأمريكا، وأمريكا تتغاضى عنها وعن تعسّفها بسبب ولائها، وبسبب تحقيق مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية.

ومن الواضح أن مفهوم الديموقراطية يصبح شعاراً خادعاً ليس أكثر؛ لأن من ينادون به يقومون بأعمال يندى لها الجبين وترفضها الشعوب أياً كانت.

وبهذا المعنى فإننا لم نعد نفهم ماذا يقصدون بالديموقراطية سوى الانضمام إلى النظام الرأسمالي، وإلى الجوقة الأمريكية الغربية.

مفهوم الحرية:

لعل من أكثر المفاهيم التي تختلف عليها الشعوب مفهوم الحرية، فحسب ما سنته القوانين الدولية، وما اتفق عليه الغرب (يولد الناس أحراراً)، وهذا أمر جيد على المستوى البشري كله، ولكن التطور الذي حصل على المستوى الفكري والسياسي والاجتماعي جعل مفهوم الحرية يتسع ويمتد بعيداً دون حدود، ويمكن أن نتعرف على هذا المفهوم وتشعباته كالتالي:

1 ـ الحرية السياسية.

2 ـ الحرية الفردية: وتشمل حرية التعبير، التعليم، حرية الجنس حسب ما يفهمه الغرب، حرية التنقل، حرية المواطنة والتوطين، حرية الاختيار بشتى صنوفه.

3 ـ حرية الأوطان والشعوب، حدود حرية الرجل وحدود حرية المرأة.

هل يفهم الغرب الحرية كما يفهمها الشرق، أم هناك تبايناً واضحاً بين الفهمين؟.

إن هناك عشرات الجزئيات التي يشملها مفهوم الحرية، وإذا نظرنا إلى قوانين الأمم المتحدة، وخاصة ميثاقها نرى التأكيد على الحرية بكل اتجاهاتها وأجزائها.

وعلى الرغم من قناعة غالبية الشعوب بهذه القوانين إلا أنها تظل قوانين وضعية تعارف عليها البشر وتعاقدوا، ولو نظرنا إلى الإسلام بدقة ووعي لرأينا أن مفهوم الحرية يأخذ أبعاداً أقوى وأكبر وأوسع، ولو نظرنا إلى ما فعل الإسلام للمرأة من كرامة واعتزاز ومكانة لأدركنا الفروق بين الفلسفة الوضعية والدستور الإلهي، وحين ننظر إلى الفهم الغربي لمفهوم الحرية وتطبيقاته وتفسيراته لعرفنا أن ما ساد ويسود المجتمعات

الغربية من إباحية جنسية وزواج مثلين وفوضى العلاقات بين المرأة والرجل لأدركنا أن مفهوم الحرية الفردية يصبح مصيبة على البشر وليس خيراً لها.

لقد فسروا الحرية السياسية على أنها التعبير الحر عن وجهة نظر كل إنسان نحو الحكم والسياسة الخارجية، فيمكن لكل إنسان أن يختار الحزب الذي يريد ليعبر عن رأيه السياسي، ويدّعي الغربيون أن كل إنسان يستطيع أن يكون حراً في النظام السياسي الغربي يعبر عن رأيه بصراحة دون أية قيود.

ونعتقد أن خدعة أخرى كبيرة يمررها الغرب في مفهوم الحرية السياسية، فمن الواضح أن الانتخابات الديموقراطية التي يقول الغرب إنها حرة وأن الناس أحرار في انتخاب من يريدون تركز على تنافس حزبين تاريخيين وما تبقى من الأحزاب إما أن تكون حليفة أو ضعيفة.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية في إطار الحرية السياسية، فنرى أن الناس الذين تورطوا في انتخاب الأحزاب ينجرّون وراءها في السياسة الخارجية، فالدولة تشن الحروب كما تفعل أمريكا اليوم في العراق وأفغانستان، ولو أجرينا استطلاعات للرأي في هذه الحرب لوجدنا أن الشعب يرفضها في غالبيته، ومن الواضح أن السياسات الخارجية تحددها الحكومات ولا تحددها الشعوب التي تدفع أبناءها للقتل وتدفع أموالها التي يمكن أن تحسن أوضاعها أكثر فأكثر..

ومن الواضح أيضاً أن الحرية السياسية في المفهوم الغربي ذات وجهين متناقضين فالغرب مثلاً لا يرضى عن حرية سياسية مستقلة لباقي دول العالم، والشواهد كثيرة على ذلك، فهم ضد النظام الإيراني وحريته السياسية وضد سياسة تشافيز في فنزويلا، والنظام الذي يختار طريقه المخالف يقف الغرب ضده، ويمنع حريته منعاً قاطعاً.

فالحرية السياسية تعني حسب الغرب الحرية السياسية الخاصة بهم، وحسب فهمهم والمقتصرة على بلادهم على الرغم من عشرات الثغرات والسقطات في هذا النظام الرأسمالي الغربي.

ومن جانب آخر نرى العداء الواضح من قبل أنظمة الغرب للمفكرين والكتاب والباحثين الغربيين الذين ينتقدون الحرية السياسية الغربية، وكثيرة هي التجارب حول ذلك منها مثلاً تجربة الفيلسوف روجيه غارودي، وتجربة نعوم تشومسكي، وغيرهما من المفكرين الغربيين.

حرية الرأي والتعبير:

ونقع هنا في إشكالية غربية صارخة، فكل من يفكر أو يعبر عما هو يناسب الغرب يقولون عنه حرية التعبير، وتحت هذا الشعار راح المتعصبون والعنصريون والإباحيون يهاجمون الإسلام بشتى الوسائل، وعندما احتج المسلمون سارع الغرب ليدافع عن المهاجمين تحت شعار حرية التعبير.

ولابد هنا من التساؤل:

لماذا لم يسمح لغارودي أو غيره أن ينتقدوا المحرقة الخرافية الصهيونية؟.

لماذا عندما تقوم مظاهرات ضد العولمة تقمع من قبل الشرطة؟.

لماذا عندما تحتجّ الجماهير على السياسة الاقتصادية أو الحرب تقمع وتحاصر؟.

لماذا يمنع الباحثون والكتاب المعادون للعدو الصهيوني من الدخول إلى غزة على الرغم من أنهم يهود وغربيون يعبرون عن رأيهم الحر تجاه الديموقراطية المزعومة.

قد تسمح بعض الأنظمة الغربية بانتقاد وزير أو رئيس وزراء أو أي مسؤول، وقد يصل الأمر إلى السخرية منه من خلال رسوم الكاريكتير أو غيرها، وقد يسمح بانتقاد البطالة وتقصير الدولة في إيجاد فرص العمل.

ولكنّ هناك أساسيات في الحياة الأوروبية لا يسمح بتجاوزها أو الحديث عنها، منها مثلاً الهولوكست الذي ابتدعته الصهيونية وفرضت على الغرب محاسبة كل من ينكره، ومنها مثلاً الدفاع عن الفكر الإسلامي، أو عن السلوك الخاص بالمسلمات كالحجاب في المدارس أو الأماكن العامة، أو الدفاع عن المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني لفلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق وأفغانستان، ولا

يسمح بانتقاد جرائم الحرب التي يرتكبها العدو الصهيوني أو القوات الاستعمارية الأمريكية ومن لفّ لفها من أعضاء حلف الناتو.

وهناك قضايا جزئية تبرز بين الفينة والأخرى يقف الغرب منها موقف المتحامل على الرغم من أنها تعتبر من حرية التعبير.

كان رأيه مقدساً ولما أسلم صار معادياً!:

من المفارقات الغريبة في العالم الغربي أن من يعبر عن رأيه في هجوم على الإسلام فهو مقدر ومعتبر، وعندما يتغير الشخص نفسه ويتبنى الإسلام فإن رأيه يصبح مرفوضاً ولا يعتد به.

من ذلك ما حدث مع الكاتب والصحفي اليهودي الألماني الشهير هنريك برودر، فهو من أهم الكتاب والصحفيين في صحيفة دير شبيغل الألمانية المشهورة.

في عام 2007 شن هجوماً كاسحاً على الإسلام والمسلمين، وطعن بالدين الإسلامي بشكل فج، وكان قراؤه بالآلاف، وكان المعجبون بآرائه الجارحة بالملايين من اليهود والألمان وخاصة الألمان الذي يكنون للإسلام والمسلمين العداء.

وهنريك برودر 61 عاماً صاحب أكثر الكتب مبيعاً في ألمانيا عام 2007، وهذا الكتاب عُنون بـ (هاي أوروبا)، وكان دوماً يحذّر من خطر الإسلام على أوروبا، ومن أقواله: لا أريد لأوروبا أن تستسلم للمسلمين، عندما يقول وزير العدل الألماني إنه من الممكن أن تكون الشريعة هي أساس القوانين فعلى أوروبا السلام.

وأحد أقواله: الإسلام إيديولوجية أصبحت مرتبطة أكثر وأكثر بالعداء للحياة العصرية الأوروبية.

ويقول أيضاً: أنصح الأوروبيين الشباب بالهجرة، فأوروبا الآن لن تظل كذلك لأكثر من عشرين عاماً قادمة.. أوروبا تتحول للإسلام الديموغرافي.

ويقول: نحن نمارس بشكل غريب نوعاً من الاسترضاء رداً على أفعال الأصوليين الإسلاميين.

أسلم هذا الكاتب والصحفي الكبير وأعلن ذلك على الملأ عندما قال: هيا اسمعوني لقد أسلمت، وسمى نفسه محمد هنريك برودر، وعندما سئل حول تخليه عن دينه قال: بأنه لم يترك ديناً، وإنما عاد إلى إسلامه الذي هو دين الفطرة التي يولد عليها الإنسان، وقال: أنا الآن عضو في أمة تعدادها مليار وثلاثمائة مليون مسلم في العالم معرضين للإهانة[1].

والمسألة التي نريد الحديث عنها هي مسألة حرية التعبير، فقد كان هنريك يتلقى الترحاب والتقدير عندما كان يهاجم الإسلام، وعندما أعلن إسلامه وصار يمدح الإسلام انقلب عليه الألمان، واستقبله الكثيرون بالحرارة، واعتبر بعضهم هذا الإسلام بمثابة صدمة للألمان الذين كانوا يقرؤون بلهف ما ينشره بغزارة.

وقد عبر برودر عن رضاه لما أقدم عليه، على الرغم من بدء حملات الهجوم عليه حتى من قبل مريديه وقرائه، وقد قال بصدد ذلك أنا سعيد بالعودةإلى بيتي الذي وُلدت فيه، لقد شاهدت العلاقات بين المسلمين وخصوصاً من الناحية الجنسية والطهارة والعفة والتواصل الاجتماعي الذي تفتقده أوروبا.

إذاً، لماذا كان قراؤه يرضون عنه عندما عبر عن رأيه الحر كما يصفونه في هجومه على الإسلام والمسلمين، ولماذا أصبح الآن لا يُقرأ ولا يهتم به ولا بآرائه الحرة، أليس ذلك دليلاً على أن الغرب يفهم هذا التعبير الحر على أنه يمدح الغرب ويذم غيره؟.

ستانلي كوهين، عبّر عن الحق فحاربوه:

ستانلي كوهين من أبرز المحامين الراديكاليين في الولايات المتحدة، حصل على الماجستير من جامعة بيل وعلى الدكتوراه في القانون من جامعة بيس، تخصص بالقانون الجنائي والقضايا السياسية، اتخذ خط المواجهة مع الحكومة الأمريكية فيما

(1) موقع الوعي الإسلامي نت.

يمثله من قضايا، دافع عن جماعات الهنود الحمر، وطالب بحقهم في بناء مجتمعاتهم، واستعادة أراضيهم، ويعتبر من أبرز المدافعين عن حق الشعب الفلسطيني، ومن أكثر المنددين بجرائم الصهاينة سواء في المحاكم الدولية أو وسائل الإعلام الأمريكية والدولية، ولأنه يعبر بحرية عن رأيه في المقاومة الفلسطينية، حاربه اليهود الصهاينة وحاربته الحكومة الأمريكية زمن بوش.

وصفه الصهاينة بأنه العضو اليهودي في حركة حماس، تولى الدفاع عن العشرات من المسلمين أمام المحاكم الأمريكية بعد 11 أيلول.

ولأنه يعبر عن الحق تصفه وسائل الإعلام الأمريكية بأنه المحامي الأكثر كراهية في دوائر الحكومة الأمريكية، خاصة لدى إدارة بوش، وتصفه المنظمة اليهودية الصهيونية بأنه اليهودي الأبرز عداء لليهود على مستوى العالم وللحركات الصهيونية[1].

ستانلي كوهين أراد أن يعبر عن طريق مصر إلى غزة ليجمع بعض الأدلة عن الجرائم التي ارتكبها العدو الصهيوني في غزة، فضغطت أمريكا وكذلك الكيان الصهيوني على مصر لمنع كوهين، وفعلاً مُنع من الدخول إلى غزة على الرغم من أنه حصل على تصريح من السفارة الأمريكية.

وقد أصدرت الولايات المتحدة قانوناً أطلقوا عليه اسم ستانلي كوهين، والهدف منه هو أن كل من يقوم بالدفاع عن الفلسطينيين سيكون عرضة للمساءلة وربما الاعتقال.

ولأن ستانلي كوهين عبر عن أفكاره بحرية وبصدق فقد حاربوه في أمريكا وكذلك في بريطانيا، ومن أمثلة ذلك أن المدعية العامة البريطانية كانت في زيارة للكيان الصهيوني ووعدت بأن تمنع القوانين التي تلاحق مجرمي الحرب الصهاينة من الاستمرار في بريطانيا، وكذلك فعلت إسبانيا بعد ضغوط صهيونية حيث وقع البرلمان

(1) الجزيرة نت، برنامج بلا حدود 28/ 6/ 2010.

الإسباني قانوناً يمنع ملاحقة مجرمي الحرب، وهذا كله جاء ضد تحركات ستانلي كوهين، والعاملين معه من المحامين والقضاة الذين يبلغ عددهم 20 محامياً وقاضياً.

والوضع نفسه في بلجيكا.

إذاً، لماذا يمنع المحتجون على جرائم الصهاينة من حرية التعبير؟ ولماذا يُضيّق عليهم الخناق؟.

وإذاً، لا حرية غربية بلا شروط، ولا حرية تعبير إن كانت ضد العنصرية الصهيونية، حرية التعبير مسموحة إن هاجم أحد الصحفيين أو إحدى الصحف والمجلات الإسلام والمسلمين.

كيف طرح الإسلام مفهوم الحرية في إطار حرية التعبير؟.

باختصار نقول: أنت حر في تعبيرك ما لم يكن فيه كفر أو لعنات أو نميمة أو مغيبة، ولكل إنسان أن ينتقد الحاكم بما شرع الله، فإذا قصر الخليفة فللناس الحرية في التعبير عن آرائهم، وانتقاداتهم ومواجهتهم للحاكم والحديث أمامه عن تقصيره، وهذا ما كان عليه النبي (ﷺ) وخلفاؤه من بعده.

الحرية الشخصية أم الفوضى الشخصية؟:

من أهم أشكال الحريات، الحرية الشخصية وهذه الحرية فهمها الغرب على أنها حرية تخص الشخص، فهو حر في معتقده وحر في سلوكه، والحرية تعني في هذا الإطار الحرية الجنسية الإباحية التي تخالف فطرة الإنسان، وتخالف الأديان والرسالات والحياة الاجتماعية التي أقرها الله سبحانه.

لقد فهم الغرب هذه الحرية بشكل مغاير عما تعارفت عليه الأعراف الاجتماعية والنفسية، فحسب رأي الغربيين فإن لكل فرد ـ امرأة كان أو رجلاً ـ أن يمارس الجنس دون أي ارتباط أسري شرعي أو قانوني، ولكل فرد أن يعاقر الخمر والمخدرات حسب ما يشتهي، ولكل فرد أن يمارس زواج المثلين إذا رغب، وهناك من القوانين في بعض البلدان الغربية تسمح بإنشاء أسر غير تقليدية، فرجل يعيش مع رجل وامرأة مع امرأة، وكل ذلك من الشذوذ المسموح به في تلك البلدان.

وآخر ما صدر من قوانين بهذا الشأن في البرازيل وهي دولة أمريكية لاتينية لحقتها الانحرافات الغربية حتى سمحت بزواج المثلين من السحاقيات واللوطيين، لذلك شجعوا على وجود الأسر غير التقليدية، فكثر الأطفال غير الشرعيين وتحللت الأسرة وكثرت المطلقات حتى إن إحصائيات تشير إلى أربعة ملايين مطلقة في فرنسا وحدها.

إن المقياس الأكثر شيوعاً في الحياة الاجتماعية الغربية يقوم على علاقات بين الرجال والنساء دون أي رابط شرعي أو قانوني، وقليلوم الذين يتمسكون بالعادات والتقاليد التي تحرم العلاقات غير الطبيعية، وعلى الرغم من ذلك نرى الغربيين يُدرجون العلاقات غير الشرعية أو القانونية في سلم الحريات الشخصية التي لا علاقة للدولة أو الكنيسة بها.

يقول الكاتب هنريك برودر بعد أن تخلى عن يهوديته وانتمى للإسلام: لقد شاهدت العلاقات بين المسلمين وخصوصاً من الناحية الجنسية والطهارة والعفة والتواصل الاجتماعي الذي تفتقده أوروبا.

والفروق شاسعة بين الدستور القرآني الإسلامي والدساتير والقوانين الوضعية الغربية.

لقد شرّع الله سبحانه الزواج الشرعي حتى يدرأ الوقوع في العلاقات المشبوهة غير الشرعية، وشجع النظام الإسلامي الشباب على الزواج معنوياً ومادياً، وغاية ذلك أيضاً الإنجاب حتى تتكاثر الأمة وتبنى الحياة، وقد فرض النظام الإسلامي العقوبات أيضاً، وأشدها عقوبة الزنا التي حددها بالرجم للمحصن، وبالجلد لغير المحصن، لذلك وازن الإسلام بين الحث على الزواج وبين العقوبة على الحرام، ولهذا فقد حصن المجتمع الإسلامي المتمسك بالإسلام حضاً وعملاً الناس من الوقوع في الزلات والحرام.

فالغرب لا يتقيد بقوانين كنسية ولا بنظام ديني يحكم الناس، فتعاليم المسيح عليه السلام حوصرت وانحصرت في أضيق البؤر الاجتماعية، وأصبح الغرب

يخضع لقوانين متجددة يصنعها نظام الحكم حتى سنَّ قوانين تسمح بالشذوذ وزواج المثلين وما شابه ذلك.

إن الحرية الشخصية بالمفهوم الإسلامي هي الحرية التي لا ضرر فيها للآخرين وللمجتمع، وليس فيها تحدٍ للنص الإلهي، هي حرية بقدر ما تنفع الناس، ولكل إنسان حريته التي تحترم حرية الآخرين.

وبهذه المعاني فإن الحرية الشخصية مقيدة، ولكن التقييد إيجابي وليس سلبياً، والحرية تصبح منظمة، وليس فوضوية كما هي حالها عند الغرب.

ولابد هنا من الإشارة إلى بعض المفاهيم التي ترسخت في العقلية الإسلامية ولا يعرفها الغرب لا في القديم ولا في الزمن المعاصر، وهي ترتبط بما سبق، فمثلاً مفهوم الشرف الذي يعرفه المسلم ولا يعرفه الغربي، هو مفهوم ديني ومفهوم اجتماعي راسخ في العقلية العربية.

فمن السهل جداً، أن تجلب الفتاة عشيقها وصديقها إلى بيت أبيها، وقد تمارس الجنس غير الشرعي في بيت أبيها، وهذا مرفوض قطعاً في المجتمع المسلم، ويعتبر من أبشع الموبقات التي يعاقب عليها الدين والمجتمع، فالشرف في هذا الإطار يرتبط بالدين وبالعادات والتقاليد الحميدة التي عرفها الناس في المجتمعات المسلمة.

حتى مفهوم الحلال والحرام وحدودهما، يختلفان تماماً من الغرب إلى الشرق الإسلامي، فما يكون حراماً حقيقةً لا يعتبره الغربي إلا أمراً عادياً اعتاد عليه مثل مجتمعه، فالربا حرام شرعاً في الإسلام بينما هو أمر عادي عند الغربي.

بر الوالدين فرضٌ إلهي في الإسلام، بينما لا يفهمون في الغرب معنى بر الوالدين، فقد يغيب الابن عن أمه سنة أو أكثر دون أن يعرف كيف تعيش، ومن أين تأكل، وكذلك قد لا يرى الابن شقيقته أو شقيقه لسنوات، وقد لا يراسله وقد ينشغل عنه أو عنها.

وإضافة لبر الوالدين فهناك في الإسلام صلة الرحم، وهذا لا يعرفه الغربي ولا يعرف معنى الرحم أساساً.

وهل يعرف الغربي حق الجار على جاره؟ هل يعرف كيف يهنئه بمسرته ويعزيه عند مصيبته؟ هل يعرف مثلاً إكرام الضيف وابن السبيل، وغيرهما؟.

هل يعرف الغربي مثلاً ماذا يتوجب على الإنسان في شهر رمضان؟، ولأنه لا يعرف أصلاً رمضان فحتماً لن يعرف العادات الإسلامية الجميلة التي يلتزم بها الناس المسلمون في هذا الشهر المبارك.

مفاهيم لا تُعد ولا تحصى، تنتشر في المجتمع الإسلامي، وهي مفقودة في المجتمعات الغربية، وعندما يقول بعض الباحثين: عصرنا هو عصر صراع المفاهيم قبل أن يكون صراع ثقافات أو حضارات فإنه يصيب هدفه في أكثر ما يعايشه الغرب والشرق اليوم.

حرية المرأة بين الاستهتار والكرامة:

لعل من أكثر ما يتحدث به الغرب مفهوم حرية المرأة، فمن خلال هذا المفهوم هوجم الإسلام لأنهم يعتبرونه ضد حرية المرأة.

وهنا تكمن المواجهة بين الإسلام والغرب بدءاً بالسؤال التالي:

ما معنى حرية المرأة؟ ما هي هذه الحرية بالمفهوم الغربي؟.

قد يجيبون بأن المرأة الغربية امتلكت الحرية السياسية فأصبحت رئيسة وزراء أو وزيرة أو مديرة شركة، وما شابه ذلك.

وقد يجيبون بأن المرأة الغربية امتلكت حريتها الشخصية فهي تمارس الجنس متى تشاء ومع من تشاء، وهي حرة في أن تتزوج أو تعبث، وهي حرة في الإنجاب أو عدمه، وهي حرة في التعليم والسفر والمهنة والعمل والسكن، ولها الحرية أن تختار اللباس الذي تريد أو العري، وهي حرة متى تشاء، تطلق زوجها ولو كان لديها أولاد، وهي حرة أيضاً في اختيار عشيق لها غير زوجها، فالحرية المتعلقة بالمرأة في هذا الإطار نراها فوضى دون حدود، وهنا يتناقض الشرق الإسلامي والغرب حول تفسير مفهوم حرية المرأة.

والقيود التي يضعها الإسلام ليست سوى حفظ لكرامة المرأة وحريتها الحقيقية، فالإنسان الذي خلقه الله إن كان رجلاً أو امرأة حفظ كرامته من خلال ما نص عليه الشرع.

الروح الإنسانية يجب أن تُصان من الدنس والشر، والجسد البشري يجب أن يكون محافظاً عليه من الانتهاك والابتذال والاستهتار، وإن كان الجسد للمتعة فهو شبيه بأي متعة مادية، أو كأي شيء من الأشياء، لذلك فإن الإسلام حث على حفظ الروح وحفظ النفس وكذلك حفظ الجسد من أي انتهاك أو ابتذال، أو استخدام في غير محله.

فالمرأة لها حق أن تمارس العمل الذي يناسبها، ومن حقها أن تختار الزوج الذي يناسبها، ومن حقها أن تتعلم وتصل إلى أعلى المراتب في علمها وإبداعها، ومن حقها أن تأخذ ميراثها من أبويها، وأن تُحفظ كرامتها من العوز والاستعطاء، وإكرام المرأة واجب إسلامي واضح، فما أكرم المرأة إلا كريم وما أهانها وأذلها إلا لئيم، وليس في شرع الإسلام وجوهره إنسان لئيم، فالمسلم رحيم لأنه مسلم، وكريم لأنه مسلم ومحسن لأنه مسلم.

وكم من غربية أعلنت إسلامها لأنها أرادت أن تكون ممتلكة لكرامتها، وكم من امرأة غربية خرجت على المحطات الفضائية تعلن إسلامها وتقول: إن الغرب بفوضويته انتهك كرامة المرأة حتى أصبحت كأي حيوان لا أكثر ولا أقل.

وقد اعترف كبار السياسيين والمفكرين الغربيين بأن الأزمات الأخلاقية في الغرب مردها التفكك الأسري والابتعاد عن الدين.

يقول ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة: إن معظم أزماتنا الكريهة إنما هي في جوهرها مشاكل أخلاقية وليس مادية، التفكك الأسري، ارتفاع معدلات الجريمة، ويقول: يجب على الشعب الأمريكي أن ينظر أولاً إلى الدين والأسرة وإلى نفسه كقوى محركة باتجاه التجديد الروحي[1].

(1) ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية للنشر، عمان، 1995، ص255.

ويقول توكفيل وهو أحد منظري أمريكا قبل 150 عاماً: لقد ألقت الثورة الجنسية عبئاً على المجتمع الأمريكي، ارتفاع معدلات الطلاق، تزايد المواليد غير الشرعيين، تكاثر العائلات ذات الأب الواحد، وها هي صناعة التسلية والجهات الغنية، وجل المؤسسات التعليمية التي لها تأثير على مسار الثقافة الأمريكية تعمل دون كللٍ على اغتيال الدين وإشاعة الجنس الحرام، وتشجيع الإنجاب غير الشرعي، فالحاجة تدعونا إلى تغيير هذا الجو الأخلاقي والثقافي، من أجل تعزيز وليس إهمال الأهمية التقليدية للأسرة والوالدين[1].

وبشكل عام فإن الغرب الذي يرفع شعارات الحرية وحقوق المرأة حصر المرأة في زاوية لا تطاق، فهي تعمل أعمالاً مرهقة تفقدها أنوثتها، وتفقدها مهمتها الإنسانية في تكوين الأسرة والحفاظ عليها، والذي يدفع المرأة الغربية للعمل خوفها المستمر وقلقها الدائم من الانفصال عن زوجها، وهي مهددة بذلك كل لحظة، وذلك بسبب العلاقات المتحللة بين المرأة والرجل.

ويأخذ الغرب على المسلمين تعدد الزوجات وتصدر قوانين في البلاد الغربية تُحرم تعدد الزوجات، فهم فهموا التعدد من زاوية واحدة، ولم يفهموا أن الإسلام وضع قاعدة (الواحدة هي الأساس) وليس التعدد، ولم يدرسوا تاريخ وظروف التعدد، على الرغم من أن الغالبية العظمى من المسلمين يتقيدون بالواحدة، ويرفضون التعدد إلا في حالات نادرة، منها كون المرأة عاقراً لا تنجب، ومنها المرض المزمن الذي يمنع المرأة من القيام بواجبها تجاه زوجها.

ومع كل ذلك، إذا سلمنا أن تعدد الزوجات إحدى المظاهر في المجتمع المسلم، فماذا نقول عن تعدد العشاق وتعدد العشيقات، قد يجمع الرجل بين عشيقتين أو ثلاث أو أربع عشيقات، وقد تجمع المرأة في آن أكثر من رجلين، تمارس مع هذا في يوم السبت، وتمارس مع الآخر يوم الأحد، ومع الثالث يوم الإثنين،

(1) المرجع السابق، نقلاً عن كتاب ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ص256.

مابال الغرب يتغاضى عن هذه العلاقات المنحطة المتحللة، بينما يشن الحرب على تعدد الزوجات؟.

وإذا نظرنا إلى ظاهرة الطلاق في الغرب والشرق، ماذا نجد؟..

نجد ظاهرة الطلاق لدى الغرب مستشرية إلى الحد الذي لا يُطاق، فهو مباح عندهم، لأن الرابط بين الرجال والنساء رابط جنسي، فلا أطفال ولا ميثاق، ولا رحمة ولا مودة، في عام 1993 فقط بلغ عدد المطلقات في فرنسا أربعة ملايين مطلقة، بينما في مجتمعاتنا المسلمة نرى النسبة الضئيلة جداً في ظاهرة الطلاق، لأن الإسلام كره الطلاق وكما قال رسول الله (ﷺ): أبغض الحلال إلى الله الطلاق، فكاد أن يُحرم لولا بعض الحالات التي تستعصي ولابد فيها من فراق الزوجين وهي نادرة جداً.

ومن الظاهر أن الغرب ضرب بالتعاليم المسيحية الكنسية عرض الحائط، بينما ما يزال التشريع الإسلامي يحكم الناس في الشرق الإسلامي، على الرغم من محاولة بعض الناس التخلي عن ذلك.

والطلاق في الإسلام مقيد بما شرّع له، فلا يجوز للرجل التعسّف بالمرأة بل ويحاسب على ذلك، وأقرّ الشرع أن لا طلاق من المازح الهازل، ولا من السكران ولا المكره ولا الغضبان، ولا المدهوش أو المعتوه والسفيه والمجنون.

ونرى الرجال الغربيين لا يطلِّقون إلا وهم سكارى أو مكرهون أو مازحون ويثبتون طلاقهم، وتكون النتائج الوخيمة قد وقعت على المرأة وعلى الحياة الزوجية وغاياتها النبيلة.

ومن الواضح أن الكنيسة لم تعد قادرة على تنظيم العلاقات الزوجية ولا القوانين الوضعية تستظل بالأخلاق الحميدة، فإذا كانت هذه القوانين تقر زواج السحاقيات أو اللوطيين فلا عتب عليها ولا منْ رجاءٍ يرجوه الإنسان منها.

إن الحقوق كما أقرتها الفلسفة الغربية ليست سوى أوهام توهموها، وإذا نظرنا إلى الواقع الغربي اليوم نرى إفلاساً حقيقياً في تطبيق هذه الحقوق، ولو التفت

الغرب برمته إلى التشريع الإسلامي وطبقه لأراح نفسه وأراح الآخرين، ولعل شواهد الرجال والنساء الذين دخلوا الإسلام عن قناعة كثيرة جداً جداً، وعلى الغرب أن يأخذ بعين الاعتبار ظاهرة دخول الغربيين في الدين الإسلامي، لأنها تدل دلالة قاطعة على الإنسان الذي يترك عقائده وعاداته البائسة ويدخل دين الإسلام هو إنسان يحكم عقله ويحكم نفسه وضميره ويطمح لتحقيق إنسانيته وكرامته وموقعه الذي أراده له الله عز وجل.

الشذوذ الأخلاقي، جذوره ومصدره:

قد تتسع دائرة الشذوذ الأخلاقي حسب رؤيتنا المنافية لرؤية الغرب لتشمل عدداً كبيراً من المظاهر غير الأخلاقية المنتشرة في الغرب عموماً.

فليس الشذوذ مقتصراً على الإباحية الجنسية وزواج المثلين، إنما هو حالة تعمّ كثيراً من المظاهر الأخرى كالمخدرات وفضائح رجال الكنائس التي كُشف عنها علناً من قبل الولايات المتحدة والفاتيكان، وقد تشمل ظاهرة الانتحار لدى الشباب والشابات، وتوزيع حبوب الهلوسة والمخدرات من قبل الدوائر الرسمية في بعض البلدان، وكذلك ما يجري من توسيع لشواطئ العراة والنوادي والجزر المخصصة للإباحية الأكثر شذوذاً.

ولكن السؤال المطروح يقول: من أين جاء هذا الشذوذ الأخلاقي؟ وما هي جذوره ومصادره؟.

ولماذا يجده الغربيون أمراً طبيعياً؟ هل هو تعبير عن الحرية الشخصية؟.

الأساس الديني واللاهوتي:

قد يستغرب الكثيرون حين نقول إن للإباحية أصلاً دينياً لاهوتياً لدى الغرب عموماً، فاستناد المسيحية الغربية على نصوص التوراة المحرفة يؤكد أن للشذوذ الأخلاقي والإباحية أصلاً لاهوتياً.

وما يفتح الباب للحديث عن هذا الأمر قول بعض اللواطيين بأن سفر التكوين تحدث عن قوم بأكملهم كانوا لواطيين وهم قوم لوط. وقد صورت التوراة

قصة هؤلاء، وبالغت في الحديث عنهم، ولسنا ـ نحن المعاصرون ـ مسؤولين عن هذا الأمر إذا كان الرب قد تحدث في التوراة عن ذلك.

(هم يراوغون، إذ ينسبون التوراة إلى الله وليس إلى المؤلفين أمثال عزرا الكاتب)، وتمتلئ التوراة بالحديث عن الانحرافات الأخلاقية والإباحية والشذوذ، ومنذ سفر التكوين وحتى الأسفار المتأخرة تزخر قصص الجنس غير الشرعي في الصفحات حتى ليظن المرء أن كاتب التوراة شاذ جنسياً.

ففي سفر التكوين حسب ما يزعم الكاتب: أن إبراهيم ذهب إلى مصر ليتاجر بزوجته ويهوذا بن يعقوب يزني بكنته وتحمل منه سفاحاً، ونوح تسكره ابنتاه وتدفعانه لممارسة الجنس معهما، وداود يقتل أوريا الحثي ليحظى بزوجته، وسليمان يتزوج من ألف امرأة بدافع الجنس والشهوانية، وأبشالوم يتمرد على أبيه داود ويزني بخالاته أي نساء أبيه، وسفر نشيد الإنشاد المنسوب لسليمان عبارة عن لوحة جنسية لا مثيل لها في عالم الإباحية والموبقات، ومئات الشخصيات والقصص التوراتية مبثوثة في هذا الكتاب المدنس الذي يعتمده الغرب على أنه من الله.

وإضافة إلى التأثيرات التوراتية فإننا نجد التأثيرات التلمودية الفاحشة خاصة فيما يتعلق بنظرة الرجل إلى المرأة.

وقد جاء في التلمود: لا يخطئ اليهودي إذا اغتصب امرأة مسيحية ـ زواج المسيحيين هو من قبيل وطء الحيوانات لبعضها، وجاء على لسان ميانود: إن لليهود الحق في اغتصاب النساء غير المؤمنات، أي غير اليهوديات.

وقال الحاخام (تام) من فرنسا: إن الزنا بغير اليهود ذكوراً كانوا أو إناثاً لا عقاب عليه لأن الأجانب من نسل الحيوانات.

ويقول الرابي كروتر: إن التلمود يصرح لليهودي أن يسلم نفسه للشهوات إذا لم يمكنه أن يقاومها، ولكنه يلزم أن يفعل ذلك سراً لعدم الضرر بالديانة[1].

(1) د. محمد عبد الله الشرقاوي، الكنز المرصود في فضائح التلمود، ص226 ـ 227.

وخلال المسيرة الكنسية سقط الكثيرون من الكهنة أتباع الكنيسة في الجنس المباح، فالقديس أوغسطين طور نظرية تقول: ليس فقط كيف ينتقل الذنب من جيل إلى جيل بوساطة ممارسة الجنس، ولكن كيف أن الرغبة الجنسية في نفسها برهان على عدم حرية الإرادة عند الإنسان.

وانعكس ذلك من جانب آخر على نظرة الغربيين للمرأة، فقد كتب الفيلسوف المسيحي من القرن السادس بوثيوس في كتابه مواساة الفلسفة: المرأة هيكل بُني على بالوعة قاذورات، وفي القرن العاشر أعلن ـ أودو ـ من دير كلوني: أن تعانق امرأة هو أنك تعانق جوالق من السماد، واقترح القديس توماس الأكويني بأن الرب اقترف خطأ في خلق المرأة بقوله: ما كان ينبغي خلق أي شيء في بداية التأسيس فيه عيب أو غش، لذلك توجب عدم خلق المرأة وقتها، وتساءل اللوثري ويتنبرغ عما إذا كانت النساء مخلوقات بشرية حقاً[1].

ونلاحظ أن ذلك ليس إلا صدى لما جاء في التلمود والتوراة.

وقد يتساءل بعضنا، لماذا تنتشر الإباحية في الغرب بينما هي قليلة في عالمنا العربي، على الرغم من مظاهرها الفجة في مصر ولبنان وتونس والجزائر والمغرب؟.

هل الشعوب الأوروبية لديها قابلية للإباحية أم أن النظام الكنسي والنظام الرأسمالي وقبله النظام الشيوعي هي المسؤولة غير المباشرة عن تفشي ظاهرة الإباحية في الغرب.

إننا نعتقد أن كل شعوب الدنيا خلقت على الفطرة ولكن الأنظمة الفكرية والاقتصادية هي المسؤولة عن وجود هذه الإباحية والشذوذ الأخلاقي.

صحيح أنه وجد في بعض الأزمنة العربية من يروّج للإباحية ـ مثل كتاب ألف ليلة وليلة، ولكن علينا أن نتذكر أن هذا الكتاب ليس من صنع قلم عربي بل هو مستورد ومترجم، ومع ذلك لم تصل الإباحية إلى حد الظاهرة، كما هي في بلدان أوروبا.

---

(1) هيلين إيليربي، الجانب المظلم في التاريخ المسيحي، ترجمة سهيل زكار، ص132.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى دور كبير أدّاه جيسموند فرويد، عالم النفس اليهودي من خلال نظرية الجنس عنده، وقد انتشرت أفكاره وتفسيراته النفسية في كافة العالم الغربي وكان لها الأثر البالغ في تخريب العقل والفطرة، وتخريب العلاقات الإنسانية بين الناس.

ونعتقد أن الحركات الصهيونية ومشتقاتها مثل الماسونية وأندية الروتاري والبوند وغيرها تلعب دوراً أساسياً في نشر الإباحية بأقوالها، وإعلامها وكذلك بأفعالها، وخاصة تصدير العاهرات اليهوديات إلى المدن الكبرى في أمريكا وأوروبا.

ولا نقول هذا بسبب موقف سياسي عدائي، إنما تشير جميع التقارير والدراسات إلى ذلك من خلال إحصائيات وأسماء وأماكن.

أمريكا الإباحية طوفان قادم:

يدعي الكثيرون أن أمريكا بعكس أوروبا، فهي محافظة ومتدينة بشكل عام، لكن الدراسات والتقارير المتواصلة تشير إلى أن أمريكا من أكثر الدول تقدماً بتجارة الدعارة، فقد ذكرت وزارة العدل الأمريكية في دراسة لها أن تجارة الدعارة والإباحية الخلقية تجارة رائجة جداً يبلغ رأسمالها ثمانية مليارات دولار، ولها أواصر وثيقة تربطها بالجريمة المنظمة، وأن تجارة الدعارة تشمل وسائل عديدة كالكتب والمجلات وأشرطة الفيديو والقنوات الفضائية الإباحية والإنترنت.

وتفيد إحصائيات الاستخبارات الأمريكية الـ FBI أن تجارة الدعارة هي ثالث أكبر مصدر دخل للجريمة المنظمة بعد المخدرات والقمار، حيث إن بأيديهم 85٪ من أرباح المجلات والأفلام الإباحية.

وهناك في الولايات المتحدة وحدها أكثر من 900 دار سينما متخصصة بالأفلام الإباحية، وأكثر من 15 ألف مكتبة ومحل فيديو تتاجر بأفلام ومجلات إباحية، وهذا العدد يفوق حتى عدد مطاعم مكدونالدز بنسبة ثلاثة أضعاف، ولقد كانت أمريكا في الماضي تحارب إلى درجة كبيرة انتشار الإباحية في مجتمعها، بفرض بعض الأنظمة

والقوانين، ولكن من الملاحظ في هذا العصر أن المعارضين لانتشار الإباحية شرعوا يخسرون هذه الحرب بحيث نجحت الأستديوهات بتخفيف المراقبة على الأفلام لدى المقيمين، فأصبحت الأفلام التي كانت تندرج تحت بند X قبل قرن يعاد تقييمها اليوم وإدراجها تحت البند R الأخف. كما تم إنشاء فئات أخرى بينية كفئة NC-17 للهدف نفسه، وقد تم بنجاح مؤخراً في أمريكا قلب وإلغاء قانون (العفة في الاتصالات) ليتمكن الناس من الاستمرار في أعمال الإباحية دون أي قيود.

ومن المعلوم أن أمريكا هي أولى دول العالم في إنتاج المواد الإباحية، فهي تصدر سنوياً 150 مجلة من هذا النوع أو 8000 عدد سنوياً.

ولقد عرف أهل هذه التجارة في السابق أن هنالك فئة من الناس قد تطاوعهم أنفسهم في الخوض في هذه الأمور لولا الخوف من أن يراهم الناس وهم يدخلون أمثال هذه المتاجر أو دور السينما، لذا أخذوا في تسهيل هذه الأمور قدر المستطاع كالسماح للناس باقتناء هذه المواد عن طريق البريد.

واستكمالاً لهذه الجهود (وبعض ضغوط من الحكومة) قاموا بتغليف هذه المواد بورق بني يخفي محتوياتها قبل الإرسال، ومع ذلك أصبح الناس يعرفون محتويات أمثال هذه الرسائل فكان ذلك رادعاً لبعضهم ممن زالت فطرته ويخشى العار.

وقد تمت الاستفادة من البث المباشر والهاتف وشبكة الإنترنت، والإنترنت تمثل في الوقت الحاضر أكثر هذه الطرق نجاحاً في هذا الصدد، حيث إن صفحات النسيج العالمي المتعلقة بالدعارة تمثل بلا منافس أشد الصفحات إقبالاً في العالم.

وقد كشفت بعض المواقع الإلكترونية مساوئ الحرية الفوضوية التي ينتجها الغرب، والتي تكشف مخاطر العصف بالحياة الإنسانية الطبيعية التي خلقها الله تعالى، وكفلها للإنسان بما يديم المبادئ الأخلاقية والاجتماعية والدينية والتي تقوم على أساسها المجتمعات والحضارات المختلفة.

لقد كشفت هذه المواقع نمو ما يسمى بالمثلية الجنسية التي هي عبارة عن انحراف وانحطاط أخلاقي ومجتمعي وديني وإنساني، وظهور العديد من المنظمات

الدولية المدافعة عن حقوق هذا الانحطاط، وكذلك دأب بعض البيئات الدينية الغربية على الترويج لإباحية الأطفال والفساد بشتى أنواعه.

وكشواهد على هذا الانحطاط الغربي الأخلاقي، قيام راهبة بدعوى ضد صديق قديم لها نشر لها صوراً عارية على موقع فيسبوك، ويقول الخبر:

أجبرت راهبة إيطالية على رفع دعوى قضائية ضد صديقها السابق لنشره صوراً عارية لها على موقع فيسبوك الاجتماعي ورفضه إزالتها حتى إقناعها بالعدول عن الرهبنة، وقالت الراهبة التي تعيش في مدينة تورين الإيطالية، ودخلت سلك الرهبنة حديثاً، إنها أصيبت بصدمة قوية لدى مشاهدة صورها عارية في موقع إلكتروني، وبدوره برّر الصديق الماكر نشر الصور بمحاولة إقناع صديقته السابقة 31 عاماً العدول عن القرار بأن تصبح راهبة، ورفض تماماً إزالة الصور رغم دعواتها المتكررة.

ونقلت ديلي تلغراف عن محامي الراهبة ـ آنا أورشيوني ـ قولها: موكلتي لا تسعى وراء المال، جل ما تطلبه هو احترامه لقرارها بأن تصبح راهبة بحسب سي إن إن.

وتسابقت أعداد كبيرة من مستخدمي الموقع في إيطاليا للدخول لرؤية صور الراهبة العارية وترك بعضهم تعليقات ظريفة منها: إذا كل الراهبات على هذا الشكل فأنا أريد أن أصبح قسيساً.

ومن سخافات العالم الغربي المرتبطة بالإباحية اتخاذ كنيسة أسقفية أمريكية وهي إحدى كبرى الكنائس البروتستانتية الأمريكية خطوتين غريبتين للقبول بالمثلين وذلك عبر مباركتها لزواج وتعيين مطارنة من هذه الفئة من المجتمع.

وصوتت لجنة مختصة بالكنيسة بأغلبية ساحقة على بدء وضع أدعية وتبريكات كي تُقرأ أثناء زواج المثلين، في الوقت الذي صوت فيه مجلس مطارنة الكنيسة بأرجحية كبيرة في حدث منفصل على السماح بتعيين مطارنة من النساء والرجال المثليين بحسب صحيفة EPISCOPALLIFE.

ومن جهته ذكر الخبير بالشؤون الكنسية ـ مارك سيلك ـ أن كلا الإجراءين يجب أن يحصلا على موافقة من مجمع أساقفة الكنيسة معرباً في الوقت نفسه أنه

يعتقد بأن المجمع سيقبل بالإجراءين الجديدين وموضحاً أن الكنيسة قررت بأن تمضي قدماً حول مسألة تنظيم وضع المثليين داخل الكنيسة.

من ناحيتها رحبت سوزان رسل رئيسة مجموعة مؤيدة لحقوق المثليين داخل الكنيسة بالإجراءين قائلة: لاشك أن تصويت مجلس المطارنة كانت خطوة تاريخية إلى الأمام، وهو إنجاز عظيم لكل شخص يدعم شمل جميع الذين تعمدوا في جسم المسيح.

فلنتصور كيف يجيرون فهمهم للتعميد المسيحي، وبهذا يظنون ظناً قبيحاً وهو اتحاد الناس بجسد المسيح، نساءً ورجالاً، وليس من الخطأ الاتحاد المثلي لأنه بالنهاية سيكون اتحاداً بجسد المسيح حسب فهمهم، ووثنيتهم، وأساطيرهم التي اخترعوها حول المسيح وعقيدته، وطوروا فيها بحيث تصبح مدمرة للجنس البشري.

ولعل الأغرب من هذا كله أن السلطات الأمريكية نفسها اعتقلت خلية سرية لترويج إباحية الأطفال، وقد أعلنت هذه السلطات عن ذلك في مقاطعة كامدن بولاية جورجيا الأمريكية، وقد اعتقلت 16 شخصاً مشتبهاً به، وقد اتهموا بترويج أفلام إباحية أبطالها من الأطفال الصغار، وذلك بعد سنة من التحقيقات المطولة.

وذكرت السلطات أن المتهمين في الخلية تراوحت أعمارهم بين 16 ـ 67 سنة وكان منهم طلبة ومدير تنفيذي متقاعد لإحدى الشركات التجارية، وجندي وموظف اتصالات في أحد مراكز الشرطة.

وقالت السلطات: إن المتهمين في الخلية كانوا يحمّلون صوراً من حواسيبهم لأطفال يمارسون مشاهد إباحية كاملة، وأكد المدعي العام بكامدن بأن المحققين قاموا باستخدام برامج متخصصة لمعرفة الأشخاص الذين قاموا بعمليات تنزيل وترويج هذه الأفلام والمشاهد الإباحية وبحثوا عن عناوين أفراد الخلية.

القوانين الحكومية الغربية وإجازة زواج المثليين:

في السويد وافق المجمع العام لكنيسة السويد بتاريخ 22/ 10/ 2009 على السماح للكنيسة بتزويج مثليي الجنس، وقد اتخذ القرار بموافقة الأغلبية في اجتماع شارك فيه 251 مندوباً في أوبسالا شمال غرب أستوكهولم، ومن المنتظر أن يدخل

حيّز التنفيذ بداية تشرين من عام 2009، وجاء التصويت لينهي سنوات من الجدل حول هذه القضية في كنيسة السويد البروتستانتية اللوثرية.

وينتمي حوالي 80٪ من سكان السويد البالغ عددهم 9 ملايين نسمة لكنيسة السويد التي انفصلت عن الدولة عام 2000، ووافقت أغلبية عريضة في البرلمان السويدي في نيسان 2009 على تبني قانون لزواج مثليي الجنس.

وأيدت ستة أحزاب من أصل سبعة في البرلمان الاقتراح الذي قدمته لجنة الشؤون المدنية لوضع قانون ليس على أساس النوع للزواج.

وعارض القانون الحزب المسيحي الديموقراطي وهو واحدمن أربعة أحزاب شريكة في ائتلاف يمين الوسط الحاكم.

ودخل القانون الجديد حيّز التنفيذ بداية من أيار 2009 ليحل محل قانون وضع عام 1995 يسمح لمثليي الجنس في السويد بإقامة شراكة مدنية (زواج مثلي).

ويمكن لمثليي الجنس الذين سجلوا شراكة مدنية قبل ذلك الاحتفاظ بوضعهم أو تعديله بتقديم طلب للسلطات المعنية أو الزواج.

ومن مشاهد ذلك وأمثاله عن أشهر السحاقيات في العالم ماري تشيني ابنة نائب الرئيس بوش ريتشارد دك تشيني كما تذكر شبكات الإنترنت.

لقد بات واضحاً أن المجتمع الغربي يشهد ظاهرة جمع الأموال دون النظر إلى الوسائل، وبات واضحاً أيضاً أن كل ما يهم الساقطات والساقطين هو أن يعرضوا أمامك كل ما يلفت انتباهك ويجعلك تأتي مرة أخرى لتشتري المزيد.

وقد ذكرت إحدى الصحف الأمريكية بتاريخ 20/ 5/ 2001 أنه تم إنتاج 11000 أحد عشر ألف فيلم فيديو إباحي و400 عمل سينمائي من هوليود وإضافة لذلك فهناك أكثر من 70000 سبعين ألف موقع إباحي موجود على الإنترنت.

وقد ابُتليت المجتمعات الغربية بالإدمان على رؤية المنتجات الإباحية، وقد قسم الدكتور فكتور كلاين الإدمان على عدة مراحل:

1 ـ التعرض المبكر: معظم الشباب الذين يدمنون على الإباحية عادة يبدؤون في مرحلة مبكرة، أي وهم يافعون وصغار في السن، لذلك يعلق ذلك في عقولهم.

2 ـ الإدمان على الإباحية: في هذه المرحلة يعاود هؤلاء الرجوع إلى مشاهدة الأفلام الإباحية وتصبح جزءاً من حياتهم، فهم عالقون ولا يستطيعون الانسحاب.

3 ـ التصاعد: يصبح هؤلاء في موضع البحث عن المزيد من الصور الإباحية، فالإباحية التي تثير الاشمئزاز في البداية تصبح مثيرة في هذه المرحلة.

4 ـ التحجر: حيث يصبح هؤلاء فاقدي الإحساس للصور التي يرونها، فما عاد يثيرهم الشديد منها، فيصبح الواحد منهم يائساً، ويبحث عن تلك الإثارة مجدداً ولكن لا يستطيعون إيجادها.

ومن المصائب في المجتمع الغربي أن كبار نجوم السينما وبعض أصحاب الملايين يشجعون على الإباحية.

فتحت عنوان (اسأل وغداً)، وفي مقابلة مع مجلة Wire رأى النجم السينمائي الأمريكي براد بيت أن من قواعد اللياقة ألا يكتفي الرجال بمشاهدة مجلات إباحية في أماكن عملهم، بل نصحهم بأن يحضروا الأعداد القديمة من هذه المجلات (ليرفّهوا) عن أنفسهم أثناء تأديتهم لوظائفهم الاعتيادية وأن يسجلوها عبر مسحها ضوئياً، ووصلت نصائح هذا الإباحي إلى آداب المراحيض، فرأى أنه من المعيب أن يتحدث الناس على الهاتف وهم يقضون حاجاتهم في الحمامات، مبيناً أنه لابد من الاستعانة بتقنية رسائل نصية عوضاً عن ذلك تجنباً لإزعاج الآخرين.

ومن المؤسف جداً أن نقول: إن الغرب استطاع نشر الإباحية في بعض البلدان العربية، حتى أن بعض الكاتبات والكتاب يكتبون مقالات يشجعون فيها على الإباحية في العالم العربي والإسلامي، ضاربين بعرض الحائط كل القيم الإسلامية والتربية الإسلامية في المجتمعات العربية.

وآخر ما يمكن أن نتحدث به في هذا الإطار هو علاقة الحضارة بالإباحية.

وقد تساءل بعض الكتاب هل صنعت الإباحية حضارة الغرب، وما هذه الإباحية التي تنتشر في الغرب في ظل ما يسمى التقدم الحضاري؟.

فمن البداية نرى أن الغرب لم يصنع حضارة، فالحضارة قيم قبل أن تكون تكنولوجيا وعلماً، فالعلم إن لم يكن لسعادة الإنسان فهو وسيلة لقتلة وتدميره.

وقد كتب الكاتب عبد الله المغربي في 24 آذار 2007 في أمر المواقع الإلكترونية يقول:

هل صنعت الإباحية حضارة الغرب؟ لماذا هذا السؤال؟.

لأنه يوجد جهابذة من العالم العربي يدعون إلى الإباحية وعرض المشاهد العارية، وعلى سبيل المثال، ما جرى في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي من إلغاء الرقابة على الأدب والفن حيث تكاد تكون معدومة، وغير ذلك من تدريس الثقافة الجنسية في المدارس وهي في سبيلها للقطيعة، وإباحة الدعارة، وكل ذلك تحت حجة أن الغرب يفعل كل هذه الإباحية وهو متقدم حضارياً علينا.

إن الحضارة تقوم على أساس ديني أو فكري، أو نظري وتعطي الحماس للأفراد على الكفاح والعمل عليها، لهذا تقترن الحضارة بازدهار الفلسفة والأدب والفن والعلم، يصاحبها رخاء اقتصادي وقوة عسكرية.

فهل تقليد الحضارة يمكن أن يصنع حضارة؟.

إن الإسلام دين حياة، فهو لا يترك شيئاً من حياة الإنسان إلا ويخضعه لنظام دقيق محكم ويجعل الهدف الأسمى لحياة المسلم هو الله، أي توجه الإنسان إلى طاعة الله، وتجنُب لهوه ولهذا يحارب الغرب الإسلام، لأن الإسلام يمنح الثقة والوعي والهدف الأسمى في بناء الحضارة المتكاملة القوية، ويحاول الغرب بكل إمكاناته أن يحارب العرب والإسلام، لأن الإسلام لو سمح له أن ينتشر لتهددت مصالح الغرب الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لذلك يشن الحملات التشويهية على الإسلام، ويشن الحروب على المسلمين في فلسطين والعراق وأفغانستان.

ومع كل ذلك فإن الإسلام يبعث الأمل في النفوس، وخاصة نفوس العديد من الشباب والشابات الغربيين، لهذا لا يجدون ملجأ سوى الإسلام لينقذهم من

الانحدار الأخلاقي والسقوط الغربي في مهاوي الفوضى والإباحية وتشويه كرامة الإنسان.

إن ما يغيظ المنحطين من بني الغرب هو لجوء أبناء جلدتهم للدين الحنيف دون أي إكراه، فهم يقتنعون بالإسلام لأنه يدعو إلى العفة والكرامة ويحافظ على كرامة المرأة وعدم إهانتها وإسقاطها في براثن الرذيلة والضياع والأمراض الفتاكة التي تؤدي إلى الموت باكراً.

إن المجتمعات الغربية بشكل عام، فقدت المحافظة على أبسط القيم والمثل، وعملت الدول الغربية على سن القوانين الجائرة بحق كرامة الإنسان، وخاصة المرأة. وبسبب الحقد المستشري لدى الغرب على الإسلام راحوا يبثون الإباحية من خلال الإنترنت وأشرطة الفيديو في المجتمعات العربية المسلمة، حتى باتت الأمة مهددة في شخصيتها وهويتها وكرامتها.

عندما نتحدث عن خطر المخدرات وما تفعله هذه الآفة في الفرد والمجتمع، يجدر بنا أن نتذكر أن بعض البلدان الغربية توزع المخدرات والحبوب على الناس بحجة درء الخطر وحصره.

وعلينا أن نتذكر أن المحطات التلفزيونية الخاصة تبث الإباحية والرذيلة بتشجيع من حكومات تلك الدول بحجة الحرية الشخصية.

وعلينا أن نتذكر أيضاً أن ما أفرزته الدول الغربية من قوانينها وأنظمتها حطم العلاقات الأسرية والمجتمعية والإنسانية، وحولت كل شيء روحي إلى مادة، من مأكل ومشرب ومتعة جنسية ليس أكثر.

فإذا كانت غاية الإنسان المتعة فحسب فلا فضل له على الحيوان، فهو مثله؛ بل إن الحيوانات تأبى أن ينتشربينها زواج المثلين، فهل سمعنا يوماً عن كلب يتزوج كلباً، أو ثور يعاشر ثوراً ذكراً مثله، هل وُجد من الحيوانات أنثى تعاشر أنثى، فما بال هذا الإنسان يخترق كل القوانين الإلهية ويتعدّى على الفطرة الإنسانية التي فطره الله عليها.

ما بال هذا الإنسان يمحو قيمة إنسانيته بفعل الرذيلة والشذوذ، ما باله فقد الشرف والغيرة والإحساس بالكرامة؟.

فهل الحرية الشخصية تقتضي أن يذهب أخ وأخته سوية إلى بيت أخ وأخته في بيت ما يمارسون الجنس الحرام، هذا مع أخته وذلك مع أخت الآخر؟.

هل الحرية الشخصية تعني أن يمارس الشخص الجنس الحرام مع عمته وخالته أو بنت أخيه أو أخته أو أمه أحياناً، أو مع ابنته أحياناً أخرى؟.

وعلى الغرب أن يعترف أن الإسلام هو الملاذ الأول والأخير للخلاص من هذه السفالات والانحطاطات والرذائل، وليس أدل على ذلك مما نشاهده من إقبال الشباب والشابات الغربيين على الإسلام، فما عاشوه وما مارسوه من حياة فوضوية دفعهم إلى البحث عن الخلاص، والبحث عن الفطرة السليمة فاختاروا الإسلام لأنه الحل الأمثل لكل أزماتهم الأخلاقية والاجتماعية.

فضائح جنسية أبطالها رجال الكنائس:

تناولت وسائل الإعلام الغربية والشرقية الحديث عن فضائح جنسية أبطالها رجال كنائس في أمريكا ومالطا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية.

وقد كتب أحد الكتاب العاملين في مجلة المشاهد السياسي من لندن ـ لم يذكر اسمه ـ مقالاً أشبه بالتقرير عن هذا الموضوع، وبعد حصرنا لما كتب حول هذا الموضوع ـ وهو كثير ـ ارتأينا أن نختار من بين هذه المواضيع موضوع المشاهد السياسي كونه يغطي الأمر بشكل جيد وشامل، وكون كاتبه مجهولاً.

فتحت عنوان فضائح جنسية عابرة للقارات، كتب هذا الكاتب يقول:

السنوات الخمس الأولى من ولاية البابا بندكتوس السادس عشر الذي احتفل يوم 16 نيسان 2010 بعيد ميلاده الثالث والثمانين لم تكن مريحة، والسبب الأساسي في عدم الراحة، الفضائح الجنسية التي تتكشف هنا وهناك وهنالك، على امتداد أوروبا والولايات المتحدة وأستراليا (لم يصل الدور إلى كنائس الشرق

الأوسط حتى الآن)، وحتى داخل حاضرة الفاتيكان نفسها، ما سر هذه الفضائح؟ ولماذا يتم الكشف عنها بعد سنوات طويلة من الصمت؟ ولماذا تدفع الكنيسة اليوم ثمن أخطاء وخطايا ارتكبت في العقود الخمسة الأخيرة.

أول لقاء تم بين البابا وبين ثلة ممن اعُتدي عليهم من رجال الكنيسة كان في مالطا بتاريخ 11/ 4/ 2010، ثمانية مراهقين كانوا أطفالاً يوم الاعتداء وظلت وصمة العار تلاحقهم وتلاحق رجال الكنيسة في مالطا.

التقاهم البابا في رحلته الأخيرة وأبدى أسفه وشعوره بالندم والعار، واعتذر منهم ومن ذويهم، هؤلاء الأطفال الذين كبروا سبق أن تعرضوا في ظروف مختلفة لاعتداءات جنسية على يد كهنة ورهبان في الجزيرة، وقد رافقهم إلى مقابلة البابا أساقفة مالطا فاستقبلهم لمدة عشرين دقيقة كان خلالها حزيناً.

والذين حضروا اللقاء نقلوا أنه كان مشحوناً بمشاعر الأسف، وقد أبلغ البابا إلى الشبان الذي قدموا لزيارته أن الكنيسة تواصل العمل بكل الوسائل التي تملكها من أجل معاقبة الذين ارتكبوا هذا التجاوزات الجنسية وحماية الجيل الجديد في المستقبل، وفي جو مشدود تحدث البابا إلى كلٍ من الشبان الثمانية على انفراد ورفع معهم صلاة مشتركة من أجل أن تتجاوز الكنيسة المحنة التي تواجهها.

قبل شهر واحد كان البابا قد أبدى أسفه العميق وأسف الكنيسة لاعتداءات على الأطفال من قبل رجال الدين المسيحيين في إيرلندا، وفي رسالة توجه بها إلى الإيرلنديين الذين هزتهم الفضيحة، أبدى ندمه على هذه الفضيحة التي ارتكبها رعاة الكنيسة الذين ائتمنوهم على أولادهم، ومنذ ذلك التاريخ ما انفكت فضائح جديدة تظهر إلى العلن في أوروبا والولايات المتحدة، وقد اقترن بعضها باتهامات تقول: إن الكرسي الرسولي سبق أن طمس هذه الحقائق أو خنقها ومنعها من الظهور.

لقاء مالطا هو الثالث من نوعه الذي يلتقي فيه البابا فريقاً من الضحايا كباراً وصغاراً، أو من الصغار الذين كبروا، اللقاءان الأول والثاني كانا في أستراليا

والولايات المتحدة، وقد زار البابا مالطا كي يحرض الأساقفة والكهنة والمؤمنين على مواصلة الدفاع عن القيم المسيحية، ويؤكد موقفه المناهض للطلاق والإجهاض اللذين يعتبرهما غير شرعيين، ومما قاله متوجهاً إلى الجماهير التي كانت في استقباله: أدعوكم إلى المزيد من الإيمان وأشجعكم على التمسك بالمثل التي تمارسونها في حياتكم، والممارسات التي يشهدها العالم اليوم لا تشكل جزءاً من قيمكم وثوابتكم.

وتقول الأخبار: إن صوت البابا كان مسموعاً في الجزيرة التي يشكل الكاثوليك 95٪ من سكانها وأن الاستقبال كان حاراً على الرغم من أن التقارير الكنسية أحصت عشرات الاعتداءات على أطفال ونساء في مالطا وعشرات التجاوزات التي ارتكبها رجال الكنيسة.

ثقافة الاعتذار:

إنها ثقافة الاعتذار وهي تقليد قديم تمارسه الكنيسة عبر كرسي الاعتراف يلجأ إليها البابا لطيّ مسلسل الفضائح المتلاحقة التي تطارد السلطة الكنسية والتي صدمت المسيحيين في أنحاء العالم كله، ولكن فعل الندامة وحده لا يكفي لتجاوز التركة الثقيلة، بل لابد من تدشين مرحلة جديدة من الشفافية في تعاطي رجال الدين مع الرعايا الذين يشرفون على شؤونهم الروحية فعندما تفاجئ الشرطة (وهذا ما حصل مؤخراً في فرنسا) كاهن رعية سينس (Sens) مدينة فرنسية، يمارس الشذوذ الجنسي مع ولد في الثانية عشر من عمره في وضح النهار، فإن الندم لا يكفي لغسل يد الكنيسة ويد الجمهورية الفرنسية من هذه الجريمة، لاسيما إذا عرفنا أن الكاهن إياه كان موضع شبهة بعدما تقدم مراهق في السادسة عشرة بشكوى ضده لأنه اعتدى عليه ليلة عيد الميلاد في 25/ 12/ 2009، ومعروف أن ثلاثة آلاف حالة سجلت رسمياً من قبل الكنيسة بين عام 2001 ـ 2010 هي في معظمها متشابهة، ستون بالمئة منها ضد الأولاد الذكور، وثلاثون بالمئة المتبقية ضد الجنسين، والعشرة بالمئة المتبقية كانت علاقات لواطية، وأسباب الظاهرة بالنسبة إلى الخبراء

وعلماء الاجتماع لا تنحصر في منع الكهنة من الزواج، وإنما تتعدى ذلك إلى نمط سلوكي معين تشجع عليه اللاعقوبة؛ لأن أحداً من الكهنة الذين اعتدوا على الأطفال والراهبات لم ينلْ جزاءه العادل إلى الآن.

أحد مواقع الإنترنت الكاثوليكية في فرنسا يذهب إلى أبعد في الكشف عن الحقيقة، يقول ريتشارد بينيت وهو كاهن سابق في رسالة نشرها الموقع: إن الممارسات المروعة التي يرتكبها بعض الكهنة لا تتوقف عند اللواط، لأن فتيات صغيرات بالعشرات بل بالمئات تعرضن للاغتصاب، والضحايا ليسوا ذكوراً فقط، ويذهب الكاهن إلى التأكيد أن ثلث بل نصف الضحايا هم من الإناث على الرغم من أن الضجة الإعلامية تتركز على الأطفال الذكور، والمسألة ليست محصورة ببلد دون الآخر، لأن العمليات التي انكشفت حتى الآن تتوزع بين إيرلندا وفرنسا، وسويسرا، وهولندا. بريطانيا. ألمانيا. النمسا. وأمريكا، وتصل إلى الكرسي البابوي نفسه، لأن البابا بندكتوس السادس عشر متهم شخصياً بأنه حاول التغطية أو التمويه على ممارسات عدد من الكهنة التابعين لأبرشيته يوم كان لا يزال أسقفاً في ألمانيا قبل أن يتسلم مهام منصبه على رأس الكنيسة.

وقد نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية في 25 آذار 2010 معلومات وصفتها بأنها مفاجئة، مفادها أن البابا متورط وقالت الصحيفة: إنه ومسؤولون آخرين في الفاتيكان تستروا على اعتداءات جنسية ارتكبها كاهن أمريكي بحق 200 طفل أصم في ولاية ويسكونسن شمال الولايات المتحدة بين عامي 1950 ـ 1974م.

وجاء في الوثائق التي كشفت عنها الصحيفة أن مسؤولين كباراً في الفاتيكان بمن فيهم البابا بندكتس السادس عشر نفسه، والذي كان برتبة كاردينال في ذلك الوقت، فشلوا في اتخاذ إجراءات ضد القس الأمريكي لورنس ميرفي، على الرغم من التحذيرات المتكررة بارتكابه فضائح جنسية، وأضافت أن الكاردينال جوزيف راتسنغر الذي أصبح فيما بعد البابا بندكتس السادس عشر كان قد تلقى رسالتين من رئيس أساقفة ويسكونسن في الولايات المتحدة تتضمن الاتهامات ضد لورنس

ميرفي لكنه لم يرد عليها بل قرر أيضاً تعليق محاكمة كنسية سرية ضده، بعدما وجد ميرفي رسالة مباشرة إلى راتسنغر (البابا الحالي) عام 1996، يطالب خلالها بوقف الإجراءات في حقه قائلاً: أود أن أعيش ما تبقى من حياتي ومن فترة كهنوتي بكرامة، أطلب منكم مساعدتكم في هذه القضية.

ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز فإنه بعد عامين من توجيه الرسالة السابقة إلى مجمّع عقيدة الإيمان في الفاتيكان، والذي كان يرأسه البابا الحالي تُوفي ميرفي في عام 1998، وكان لا يزال كاهناً، موضحة أنه تم الحصول على تلك الوثائق من دعاوى قضائية رفعها خمسة أشخاص من ضحايا الاعتداءات ضد أبرشية ميلووكي التي كان يعمل فيها ميرفي.

وعلى الرغم من أن الكشف عن الوثائق السابقة يأتي متزامناً مع موجة الفضائح حول اعتداءات جنسية إلا أن الجديد هذه المرة هو أن الفضائح بدأت تقترب من البابا نفسه، بل إن تلك المفاجأة تشكك في حقيقة الاعتذار الذي قدمه البابا بندكتس السادس عشر في 20 آذار من عام 2010 إلى ضحايا عقود من الاستغلال الجنسي والاعتداءات من جانب قساوسة ورجال دين كاثوليك في إيرلندا، وترجح الوقت نفسه أنه مازال هناك فضائح أخرى يتم التستر عليها.

ومعروف أن الفضائح الجنسية لم تعد تقتصر على كنائس أوروبا والولايات المتحدة فقط وإنما طالت أيضاً أروقة الكنيسة الأم ذاتها، حيث كشفت قناة (راي 24) التلفزيونية الإيطالية مؤخراً أن الفاتيكان يواجه أزمة داخلية منذ سنوات على خلفية تورط عدد من رجال الكنيسة في جرائم اغتصاب أطفال وقصّر، مشيرة إلى أن هناك تحقيقات علنية وسرية بدأت بالفعل منذ حوالي عامين ضد المتورطين في تلك الفضائح، وأبرزهم القس جاميلي المقرب من البابا والمعروف عنه نشاطاته التنصيرية بحيث إنه يشرف على حوالي 267 جمعية تنصيرية في العالم.

وفي السياق ذاته ذكرت صحيفة لاريبيبليكا الإيطالية أن الاعتداءات الجنسية والتي تورط فيها حوالي أربعةآلاف كاهن وراهب وكاردينال لم تعد تقتصر على

الأطفال والقصّر من النساء فقط، بل شملت أيضاً الراهبات حيث قام بعض القساوسة والأساقفة في الكنائس الكاثوليكية بالاعتداء الجنسي على الراهبات واغتصابهن وإجبارهن على الإجهاض لمنع الفضيحة وشمل ذلك 23 دولة منها أمريكا والبرازيل والفلبين والهند وإيطاليا وحتى داخل الكنيسة الأم (الفاتيكان نفسها).

في سياق هذه الفضائح أوردت صحيفة مغربية معلومات مثيرة عن رهبان وكهنة موزعين على أديرة وكنائس كبرى احترفوا استغلال الأطفال جنسياً منذ ما يقارب نصف قرن من الزمن، بينهم من كانت لهم جولات سياحية في المغرب، وفي رأس المجموعة أسقف مدينة روتردام في هولندا الذي عمل كمدرس في أحد المعاهد التابعة للكنيسة في زهنيبرغ والذي تتهمه صحيفة ذي تلغراف الهولندية بالاعتداء المتكرر على أحد طلبته القدامى يوم كان الطالب في الحادية عشرة من عمره، وقد ورد اسم الأب غورغ راتسنغجر وهو شقيق البابا الحالي بين الذين اعتدوا على عضو في فرقة موسيقية ألمانية هي فرقة راتسيونا التي كانت تابعة للكنيسة.

وفي النمسا نقلت الصحف شهادات لضحايا خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الفائت في معهدين تابعين للكنيسة أنشئا من أجل نشر تعاليم المسيح، وكانت النتيجة أنهما نشرا ثقافة الشذوذ وإشباع الرغبات الجنسية.

وقد كشفت مجلة دير شبيغل الألمانية مؤخراً أن الشكوك تدور حول ضلوع نحو مائة رجل دين في ألمانيا في جرائم جنسية ارتكبت في حق أطفال خلال 15 عاماً الأخيرة، علماً أن استطلاعاً شمل 27 أبرشية أظهر أن 94 رجل دين على الأقل مشتبه بهم وبتورطهم في مثل هذه الاعتداءات منذ عام 1995، تمت ملاحقة 30 منهم وأدينوا أمام القضاء.

ووفقاً لآراء الخبراء ينطبق الأمر على عدد من الحالات التي كشف عنها في بعض المدارس اليسوعية، على الرغم من أن اليسوعيين عرفوا كيف يلفلفون المسألة.

ويمكن القول: إنه منذ اعتلى البابا الحالي سدة الكهنوت الكاثوليكي والفاتيكان ينام على فضيحة ليستيقظ على أخرى، والمفارقة أن عدداً كبيراً من هذه الفضائح يعود إلى نصف القرن الماضي لأن الكنيسة ارتأت في حينه التستر على رجالها وحماية سمعة المشتبه بهم.

وقد أوضح تقرير أعدته الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة أن دعاوى الاعتداءات الجنسية المرفوعة ضدها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً العام الماضي.

وكشف التقرير أن الكنيسة دفعت حتى الآن 437 مليون دولار في شكل تعويضات لضحايا هذه الاعتداءات في أكثر من 200 كنيسة ومركز ديني موزعة على امتداد الأرض الأمريكية.

والمفارقة أن النفقات التي تكبدتها الكنيسة بسبب هذه الاعتداءات تراجعت في عام 2008 على الرغم من ارتفاع عدد الدعاوى بنسبة 16٪ عن العام 2007، لأن هذا العام شهد دفع مبالغ غير مسبوقة (660 مليون دولار لـ 500 ضحية) الأمر الذي يبدو أنه مرشح للتكرار.

يبقى أن الملف فتح على مصراعيه، وأن ملف زواج الكهنة بات مطروحاً وبقوّة داخل أروقة الفاتيكان، ومع أن أحداً لم يأتِ على ذكر الراهبات حتى الآن فإنه لا يستبعد أن تعيد الكنيسة النظر في موقفها من عذراوية الراهبات أسوة ببتولية الرهبان، بعدما تبين أن الرأي العام المسيحي بدأ ينقلب على كرادلة روما وآباء الكنيسة، وأن الحل لا يمكن أن يقتصر فقط على دفع التعويضات للأطفال الذين كبروا وكسروا حاجز الصمت، وإذا كانت الكنيسة على كل المستويات قد مارست طوال القرن الأخير سياسة النعامة ودفنت رأسها في رمال الصمت والتستر على المعتدي، كما على الضحايا؛ فإن الملف الذي انفتح كفيل بأن يحدث حالة انقلابية تقود في المستقبل القريب والمتوسط إلى انقلاب حقيقي على مستوى زواج الكهنة[1].

(1) مجلة المشاهد السياسي، العدد 734، تاريخ 1 أيار 2010، المشاهد السياسي، لندن.

فإذا كان هذا هو حال الكنيسة الغربية الكاثوليكية فلا غرابة أن يقع المجتمع الغربي كله في هذا الانحطاط الأخلاقي، ولا غرابة إذن أن يلجأ الشباب الغربيون والشابات إلى الإسلام الذي يحفظ الكرامة الإنسانية، ويحرم هذا الشذوذ بل ويفرض عليه أشد العقوبات التي نص عليها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

obeikandl.com